«حماس» توقف تجريف موقع أثري بعد انتقادات واسعة

رام الله: السلطة تحث الاتحاد الأوروبي على الاعتراف الكامل بدولة فلسطين

تجريف موقع أثري بة غزة

رام الله – «وكالات»: حثت السلطة الفلسطينية الإثنين، دول الاتحاد الأوروبي على الإعتراف الكامل بدولة فلسطين «حلا عمليا، وواقعيا من اجل حماية وتطبيق حل الدولتين» للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

جاءت الدعوة في افتتاح اعمال اللجنة الفلسطينية الأوروبية المشتركة التي تنعقد سنويا في مدينة رام الله في الضفة الغربية وتعتبر الهيئة ذات المستوى الأعلى بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي.

ونددوزير الخارجية والمغتربين في السلطة الفلسطينية، رياض المالكي، لدى افتتاحه اعمال اللجنة، حسب بيان صادر عن مكتبه، بـ«استمرار إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بانتهاك القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، بتشريعها للاستيطان، خاصة في القدس الشرقية».

وقال المالكي إن «إسرائيل تعزز احتلالها وسلطة ستوطنيها في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال القوانين العنصرية التي يصدرها الكنيست الإسرائيلي، وآخرها ما يعرف بقانون التسوية وما يشكله هذا القانون من تهديد للمواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم الخاصة».

وحذر من عمليات الهدم، التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وشرق القدس، للمشاريع والمنازل والمدارس، التي مولت من الاتحاد الأوروبي، معتبرًا ان هذه الإجراءات هدفها تقويض الدولة الفلسطينية، والاقتصاد الفلسطيني.

وطالب المالكي الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها، وعدم الاكتفاء بالتصريحات والبيانات، بل الأفعال على الارض: «لأن كل الإدانات الدولية غير مجدية وغير قادرة على ردع إسرائيل».

وحث المالكي الاتحاد الأوروبي على: «بدء مرحلة المفاوضات الرسمية للتوصل لاتفاق الشراكة الكلية مع فلسطين».

وحسب البيان بحث اجتماع اللجنة الفلسطينية الأوروبية تعزيز التعاون الثنائي في مجالات عديدة، أهمها سيادة القانون وحقوق الإنسان، التعليم والبحث العلمي، الاقتصاد والتجارة، المواصلات والطاقة والمياه والبيئة، التنمية الاجتماعية والصحة، وغيرها من القطاعات الحيوية.

وتخلل اجتماعات اللجنة مشاورات سياسية: «ركزت على ضرورة ان تتحمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مسؤولياتها بناءً على قواعد القانون الدولي، وتجسيد دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة على أرض الواقع».

ويشارك في اجتماعات اللجنة المشتركة ممثلون عن 6 وزارات فلسطينية ونحو 60 مؤسسة فلسطينية عامة، إلى جانب ممثلين عن المفوضية الأوروبية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

من ناحية أخرى نجحت وساطات قادتها مؤسسة حقوقية في قطاع غزة، في وقف إجراءات تجريف لأحد المناطق الأثرية، كانت تقوم بها الأجهزة التنفيذية التابعة لحركة حماس.

وقالت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، إنها «التقت برئيس سلطة الأراضي في قطاع غزة كامل ابو ماضي، لمناقشة الإجراءات الأخيرة المتخذة من قبل سلطة الأراضي فيما يخص موقع تل السكن الأثري، والذي بدأ تجريفه منذ يومين».

وطالب نائب مدير عام الهيئة في قطاع غزة خليل سرحان، بالبحث والاستعانة بخبراء للتأكد ما إذا كانت المنطقة المذكورة تصنف موقعاً اثرياً، والوقوف على ما يترتب على ذلك من إجراءات قانونية لصونها، مشددا على ضرورة وقف أي أعمال حفر في تلك المنطقة لحين البت بشكل نهائي من قبل لجنة مختصة تضم خبراء في علم الآثار.

ولاقى إصدار سلطة الأراضي التابعة لحماس، قراراً بتجريف المنطقة الأثرية موجة انتقادات شعبية فلسطينية واسعة، بسبب تدمير موقع أثري من أقدم المواقع الأثرية في فلسطين.

وأكد رئيس سلطة الأراضي في قطاع غزة توقف أعمال الحفر إلى حين صدور قرار اللجنة المختصة بالبحث عن ما إذا كان هذا المكان أثريا أم لا.

يذكر أن موقع «تل السكن» الأثري يبعد 5 كيلو متر جنوب مدينة غزة، وتبلغ مساحته الإجمالية 90 دونما، وقد تم اكتشاف هذا الموقع عام 1998، اثناء حفر اساسات لبناء مجمع سكني، واظهرت بقايا معمارية لأسوار من الطوب اللبني، وبقايا معمارية أخرى، من بقايا ابراج دفاعية، وكمية كبيرة من القطع الفخارية المختلفة.

البرلمان البريطاني يقر «بريكست» .. و«الطلاق» من أوروبا يقترب

البرلمان البريطاني يقر بريكست

لندن – «وكالات»: صوّت النواب البريطانيون، الثلاثاء، لصالح مشروع قانون ينهي عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، وهي لحظة حاسمة لاستراتيجية «بريكست» الحكومية بالرغم من اتهامات المعارضة للحكومة باحتكار السلطة بشكل غير مسبوق.

وأيّد القانون 326 نائبا مقابل 290 بعد 13 ساعة من النقاشات التي سيمضي بها النواب قدما منذ الآن من أجل مزيد من التدقيق.

وبهدف القانون الذي تم إقراره إلى إبطال قانون عام 1972 الذي انضمت بريطانيا بموجبه إلى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تحويل 12.000 تشريع أوروبي موجود حاليا إلى التشريعات البريطانية.

ويعد إقرار هذا القانون الخطوة التالية على طريق تنفيذ بنود الاستفتاء التاريخي الذي جرى العام الماضي للخروج من الاتحاد الأوروبي، بعد إبلاغ رئيسة الوزراء تيريزا ماي بروكسل رسميا بانسحاب بريطانيا في مارس الماضي.

ويعود الفضل في انتصار حكومة ماي في تصويت الثلاثاء، إلى تحالفها مع الحزب الوحدوي الديمقراطي الإيرلندي الشمالي.

ووصفت ماي النتيجة بأنها «قرار تاريخي، يعطي اليقين والوضوح قبل انسحابنا من الاتحاد الأوروبي».

وقالت في بيان «بالرغم من أنه هناك الكثير الذي يجب علينا فعله، فإن هذا القرار يعني أنه بات بإمكاننا التقدم بالمفاوضات على أسس صلبة، ونحن مستمرون بتشجيع النواب من كل أنحاء بريطانيا على العمل معا لدعم هذه التشريع الحيوي».

حزب العمال المعارض أعرب عن اعتراضه على القانون، بحجة أن بنوده لتسهيل نقل قوانين الاتحاد الأوروبي إلى التشريعات البريطانية تمثل توسعا غير مقبول للسلطة التنفيذية.

فالعديد من القوانين الأوروبية قد تحتاج إلى تعديل خلال نقلها، والقانون يقترح الاستخدام الواسع «لسلطات هنري الثامن» الموجودة والتي تسمح للوزراء بتعديل تشريعات دون تدقيق برلماني كامل.

النائب العمالي كريس براسنت قال إن مثل هذه السلطات قد تقود إلى «دوامة خطيرة من الحكم الاستبدادي».

وخالف 7 نواب من حزب العمال خط الحزب الذي ينتمون إليه ودعموا قانون بريكست.

وبالرغم من اجتياز القانون اختباره الأول، حذر النواب المحافظون أنهم قد يسعون إلى إجراء تعديلات عليه خلال مرحلة التدقيق في الاسابيع المقبلة وسط مخاوف من انعكاساته الدستورية.

وفي الوقت الذي وافق فيه معظم النواب على قانون بريكست، فإن شكل الطلاق مع أوروبا ما زال غير واضح وماي ترزح تحت ضغوط من كل الجهات بعد خسارتها غالبيتها البرلمانية بالانتخابات المبكرة في يونيو الماضي.

مجلس الأمن يناقش وقف «الاعتداءات المنهجة» ضد الروهينغا

سكان في بنغلادش يساعدون اللاجئين الروهينغا على النزول من قارب

يجتمع مجلس الأمن الدولي، اليوم الأربعاء، لمناقشة العنف في بورما الذي أدى لفرار أكثر من 300 الف شخص من أقلية الروهينغا المسلمة إلى بنغلادش المجاورة، حسب ما أعلن الرئيس الدوري للمجلس الإثنين.

وطلبت بريطانيا والسويد الاجتماع العاجل مع تزايد القلق الدولي حيال تصاعد العنف في إقليم راخين في غرب بورما.

وقال السفير البريطاني في الأمم المتحدة مانيو رايكروفت إنها «إشارة للقلق الكبير لدى مجلس الأمن حول الوضع المستمر في التدهور للعديد من الروهينغا الذين يسعون للفرار من ولاية راخين».

وصرح المفوض السامي للامم المتحدة لحقوق الانسان زيد رعد الحسين، أن معاملة اقلية الروهينجا المسلمة في بورما تشكل «نموذجا كلاسيكيا لعملية التطهير العرقي»، متهما السلطات البورمية بشن «اعتداءات ممنهجة».

وتواجه الزعيمة البورمية أونغ سان سو تشي الحائزة جائزة نوبل للسلام، انتقادات دولية قوية بسبب قمع الجيش للاقلية المسلمة، والذي بدأ حين نصب مسلحون روهينغا كمينا لقوات الأمن الحكومية في الولاية.

واجتمع مجلس الأمن في جلسة سرية نهاية اغسطس الفائت لمناقشة العنف في بورما، لكن لم يصدر أي بيان رسمي من المجلس حول الاجتماع.

وقال رايكروفت إنه يأمل في الاتفاق على «نتيجة عامة» لاجتماع الأربعاء.

وأفاد دبلوماسيون في الأمم المتحدة أن الصين تعارض تدخل مجلس الأمن الدولي في النزاع.

وحض الدالاي لاما وزيرة خارجية بورما التي تدير شؤون الحكومة سان سو تشي، إلى إيجاد حل سلمي لأزمة الروهينغا والتي بنفسها عن العنف الذي يمارسه الجيش وانتقاد العنف.

ودعا الفائزان آخران من جملة نوبل للسلام هما الباكستانية ملالا يوسف زاي والأسقف الجنوب افريقي ديزموند توتو، وزيرة خارجية بورما أونغ سان سو تشي إلى الارتقاء إلى مستوى الجائزة التي منحت لها في 1991.

وأعلنت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين ان نحو 313 الفا من الروهينغا وصلوا إلى بنغلادش من ولاية راخين منذ 25 اغسطس»، ما يمثل ثلث السكان البالغ عددهم 1.1 مليون نسمة.

وتعتبر حكومة بورما هؤلاء المسلمين مهاجرين من بنغلادش، مع انهم يعيشون فيها منذ أجيال حيث يتعرضون لمختلف أشكال التمييز بحقهم.

4 ولايات أمريكية ترفع دعوى ضد قرار ترامب إلغاء «داكا»

واشنطن – «وكالات»: رفعت ولاية كاليفورنيا ضمن 4 ولايات أمريكية أخرى دعوى قضائية يوم الإثنين ضد قرار لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإنهاء برنامج يحمي المهاجرين الشباب الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة بشكل غير قانوني وهم أطفال، من الترحيل.

وقال المدعي العام لكاليفورنيا كزافييه بيسيرا في بيان: «في كاليفورنيا نحن لا ندعمهم ونقدرهم فحسب، ولكن نكافح من أجلهم، ومن المهم أن نعيد الأمر إلى صوابه».

وأضاف «لن نسمح لدونالد ترامب أن يهدم حياة المهاجرين الشباب الذين جعلوا كاليفورنيا وبلادنا أكثر قوة».

وقامت ولايات مينيسوتا وماريلاند ومين بالإضافة إلى كاليفورنيا، برفع الدعوى يوم الاثنين، بعد رفع 15 ولاية أمريكية إلى جانب مقاطعة كولومبيا (واشنطن العاصمة) دعوى قضائية مماثلة الأسبوع الماضي رداً على خطط للتخلص التدريجي من برنامج «العمل المؤجل للوافدين الأطفال» المعروف اختصاراً بـ«داكا».

وسمح البرنامج لنحو 800 الف من الشباب بالبقاء في الولايات المتحدة والعمل أو الدراسة فيها.

وفي الدعوى الأخيرة، دفعت الولايات الأربع بأن إدارة ترامب انتهكت الدستور الأمريكي والقوانين الاتحادية، بقرار إلغاء «داكا».

عقوبات أممية جديدة على بيونغ يانغ

روسيا: عدم الحوار مع كوريا الشمالية «خطأ كبير»

مجلس الأمن الدولي

عواصم – «وكالات»: قال مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا، بعد تصويت مجلس الأمن على عقوبات جديدة على كوريا الشمالية مساء الإثنين، إنه «خطأ كبير» ان يتجاهل مجلس الأمن الدولي المقترح الروسي الصيني باستئناف الحوار مع بيونغ يانغ.

وصرح نيبينزيا أن روسيا صوتت لصالح القيود الجديدة، لكنه حذر من أن أي عقوبات أخرى على كوريا الشمالية ستبدأ في التأثير سلبا على المدنيين الأبرياء بدلا من مجرد قطع التمويل عن برنامج بيونغ يانغ النووي والصاروخي.

وأضاف «أي قيود أخرى يمكن أن تكون بمثابة محاولات لخنق الاقتصاد»، كما طالب الدول الأعضاء باللجوء إلى الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش للمساعدة في التوسط بالمفاوضات بدلا من فرض عقوبات.

كانت بكين وموسكو دعتا إلى اتفاق مع كوريا الشمالية، تقوم بموجبه الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بوقف التدريبات العسكرية في شبه الجزيرة الكورية، في مقابل توقف بيونغ يانغ عن برنامجها النووي والصاروخي.

من ناحية أخرى صوت مجلس الأمن الدولي بالإجماع في ساعة مبكرة من صباح أمس الثلاثاء على فرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالية رداً على أحدث وأقوى تجربة نووية تجريها بيونغ يانغ حتى الآن.

وكانت الولايات المتحدة قد دعت إلى تصويت من جانب أعضاء المجلس الـ 15 على إجراءات جديدة رداً على ادعاءات بيونغ يانغ بأنها أجرت تجربة على قنبلة هيدروجينية في 3 سبتمبر الجاري.

ويهدف قانون العقوبات الجديد إلى منع نظام كوريا الشمالية من كسب المال من خلال صادرات المنسوجات ومنع الدول من إصدار تصاريح عمل للمواطنين الذين يوفرون لحكومة بيونغ يانغ العملات الأجنبية عن طريق إرسال أجورهم إليها.

وقالت المندوبة الامريكية لدى الأمم المتحدة نيكي هالي إن «الحظر على صادرات المنسوجات وحظر إصدار تصاريح عمل للعمال الكوريين الشماليين ستحرم النظام مما لا يقل عن 1.3 مليار دولار من الإيرادات السنوية (أي بمقدار 800 مليون دولار و500 مليون دولار على التوالي).

يذكر أن اقتراح هالي المبدئي بتمديد العقوبات كان يتضمن تجميد أصول زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ اون، ومن المتوقع أن تخفض الجولة الماضية من العقوبات، التي وافق عليها المجلس قبل 5 أسابيع، حوالي مليار دولار من عائد الصادرات السنوية البالغ 3 مليارات دولار.

من جانبها رحبت الحكومة الكورية الجنوبية بتبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراره رقم 2375 الخاص بفرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالية، أمس الثلاثاء، عقابا لها على إجرائها تجربة نووية سادسة، داعية كوريا الشمالية لقبول تحذير المجتمع الدولي بكل حزم والمضي قدما للتخلي عن التسلح النووي.

وأكدت الحكومة في بيان صادر صباح أمس حول قرار مجلس الأمن الدولي «عبر مجلس الأمن الدولي من خلال تبني القرار هذا عن إرادتها القوية في عدم القبول بتاتا بتطوير كوريا الشمالية لأسلحة نووية باعتباره تصرف غير مجد وغير مسؤول».

وحثت كوريا الشمالية على المضي قدما نحو الطريق للتخلي النووي وإحلال السلام الذي تقترحه حكومة سيؤول والمجتمع الدولي بأسرع وقت ممكن، وأن تدرك أن قرارها للتخلي النووي هو طريق وحيد يضمن لها الحفاظ على نظامها وتقدمها الاقتصادي، قائلة إن استفزازاتها المستمرة لا تعمل إلا لتعميق عزلتها دبلوماسيا وممارسة الضغوط عليها اقتصاديا، وفقا لوكالة «يونهاب».

وقال البيان «إن الحكومة ستعزز تعاونها مع المجتمع الدولي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بفرض العقوبات على كوريا الشمالية، إضافة إلى القرار الجديد رقم 2375، وستواصل مساعيها لتحقيق النزع النووي في كوريا الشمالية واستقرار السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية».

وأوضحت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية اليوم بشأن القرار الذي تبناه مجلس الأمن الدولي أن القيود التي فرضت على واردات كوريا الشمالية من المتوقع أن تقلل من المنتجات النفطية المكررة بنسبة 30 في المئة سنويا.

وذكرت الوزارة في بيانات صحفية أن القرار يتضمن تجميد إمدادات النفط الخام عند 4 ملايين برميل، ولكنه حدد الحد الأعلى في منتجات تكرير النفط عند مليوني برميل، ويفرض حظراً كاملاً على واردات كوريا الشمالية من الغاز الطبيعي المسال والمكثفات.

ومن المنتظر أن تشهد إيرادات العملات الأجنبية لكوريا الشمالية تراجعا حادا نتيجة الحظر على صادراتها من المنسوجات ووقف تصدير العمال الكوريين الشماليين إلى الخارج، ومن المقدر أن تبلغ قيمة الصادرات الكورية الشمالية من المنسوجات حوالي 760 مليون دولار سنويا.

وقالت الوزارة إن «القرار يشير إلى أن المجتمع الدولي عبر مجددا عن نيته القوية بشأن عدم التسامح مع تطوير كوريا الشمالية الأسلحة النووية والصواريخ»، مؤكدة على أن المجتمع الدولي يرسل تحذيرات خطيرة بشأن تفاقم العزلة الدبلوماسية والضغط الاقتصادي في حال مواصلتها ارتكاب استفزازات متهورة.

من جهة أخرى ذكرت وكالة انباء الصين الجديدة «شينخوا» أمس الثلاثاء في افتتاحية صادرة عنها أن «واشنطن يجب أن تتوقف عن عزل كوريا الشمالية وأن تعود إلى طاولة المفاوضات».

وأضافت الوكالة الرسمية «إن الهدف النهائي لهذه التحركات يجب أن يكون إعادة الدولة إلى طاولة المفاوضات حتى تتمكن جميع الأطراف المعنية من الجلوس معا وتسوية الشروط التي يمكن أن تجمد بالفعل أو تنهي الخطط النووية لكوريا الديمقراطية (كوريا الشمالية) وضمان سلام دائم ومستدام في المنطقة».

وأكدت الصين على موقفها مجددا بأن العقوبات الصارمة لن تكون مفيدة في وقف البرنامج النووي لكوريا الشمالية.